الأمم المتحدة S/PV.8679

مجلس الأمن

السنة الرابعة والسبعون

مؤقت

الجلسة ٨٦٧٩

الجمعة ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيدة نورمان – شالي	(الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	ألمانيا	السيد شولتز
	إندونيسيا	السيد سيهاب
	بلجيكا	السيد بيكستين دو بوستوريفا
	بولندا	السيد لفيتسكي
	بيرو	السيد فيلاسكيس
	الجمهورية الدومينيكية	السيدة موريسون غونساليس
	جنوب أفريقيا	السيد مابونغو
	الصين	السيد ياو شاوجون
	غينيا الاستوائية	السيدة ميلي كوليفا
	فرنسا	السيدة غيغين
	كوت ديفوار	السيد إيبو
	الكويت	السيد المنيخ
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ألن

جدول الأعمال

منطقة وسط أفريقيا

تقرير الأمين العام عن الحالة في وسط أفريقيا وأنشطة مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا (S/2019/913)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

1939658 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

منطقة وسط أفريقيا

تقرير الأمين العام عن الحالة في وسط أفريقيا وعن أنشطة مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا (S/2019/913)

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو إلى المشاركة في هذه الجلسة مقدمي الإحاطتين الإعلاميتين التاليين: السيد فرانسوا لونسيني فال، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، والسيد ساشا ليجنيف، نائب مدير السياسات في مشروع ”كفى“.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2019/913، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في وسط أفريقيا وعن أنشطة مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا.

أعطي الكلمة الآن للسيد فال.

السيد فال (*تكلم بالفرنسية*): في البداية، أود أن أهنئكم، سيدتي الرئيسة، على تولي الولايات المتحدة لرئاسة المجلس في كانون الأول/ديسمبر. وأتمنى لكم كل النجاح. وأشكركم على إتاحة هذه الفرصة لي لموافاة مجلس الأمن بمعلومات عن الحالة في وسط أفريقيا وعن أنشطة مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا منذ نشر التقرير (S/2019/913) لينظر فيه المجلس.

على نحو عام، لا تزال الحالة السياسية والأمنية في وسط أفريقيا تثير القلق. ولا تزال المنطقة دون الإقليمية تواجه تحديات أمنية وإنسانية واجتماعية واقتصادية وتحديات متعلقة بحقوق الإنسان. وبالإضافة إلى ذلك، تزايدت الشواغل الأمنية المتصلة بتغير المناخ. غير أننا نرحب بالتقدم الرئيسي المحرز خلال الأشهر ال ١١ الماضية بشأن الإصلاحات الهيكلية وبناء السلام وحفظ السلام، بما في ذلك وضع الصيغة النهائية لجميع وثائق الإصلاح الرئيسية للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، واعتماد خطة العمل الإقليمية لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن، وإنشاء شبكة إقليمية للمجتمع المدني، وهي تحالف المجتمع المدني من أجل منع نشوب النزاعات والسلام والأمن في وسط أفريقيا.

وستجري معظم دول المنطقة دون الإقليمية انتخابات جديدة في الفترة الممتدة من عام ٢٠٢٠ إلى نهاية الولاية الحالية لمكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا في آب/أغسطس ٢٠٢١. وفي هذا الصدد، تتواصل الجهود الرامية إلى تعزيز الحوار الوطني ومشاركة المرأة والشباب في الحوكمة وبناء السلام.

ولا يزال الإرهاب يشكل تهديدا للاستقرار في المنطقة الأفريقية دون الإقليمية، لا سيما في حوض بحيرة تشاد حيث لا تزال جماعه بوكو حرام نشطة. لقد زرت مع زميلي محمد بن شمباس نيجيريا في تشرين الثاني/نوفمبر لاستكمال للجولة التي قمنا بها في الولايات الأربع لحوض بحيرة تشاد، بالاشتراك مع السيد أنخيل لوسادا فرناندیس، الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي لمنطقة الساحل. وانضمت إلينا في تشاد السيدة ميشيل كونينسكس، المديرة التنفيذية للمديرية التنفيذية للجنة مكافحه الإرهاب. وخلصنا إلى أن دعم تنفيذ الاستراتيجية الإقليمية لتحقيق الاستقرار والانتعاش والصمود في المناطق المتضررة من بوكو حرام في منطقة حوض بحيرة تشاد ينبغي أن يكون إحدى أولوياتنا.

ولا يزال تغير المناخ يؤثر على حياه النساء والرجال في وسط أفريقيا، وغالبا ما تكون له آثار مباشرة على السلام والأمن.

وفي ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، أعلنت حكومة جمهورية الكونغو حالة الكوارث الطبيعية والطوارئ الإنسانية في ثلاث مقاطعات شمالية بسبب الفيضانات الخطيرة التي أثرت على ٥٠ ٠٠٠ شخص تقريبا. وتجدر الإشارة إلى أن عدة بلدان أخرى في وسط أفريقيا تواجه أيضا كوارث طبيعية شديدة تتصل بتغير المناخ. وأدعو الشركاء الدوليين إلى تقديم المساعدات الإنسانية إلى الحكومات المعنية.

وقد زرت لواندا في الفترة من ٢٥ إلى ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر للمشاركة في الاجتماع التاسع والأربعين للجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا. وناقشت اللجنة الحالة الجيوسياسية والأمنية في وسط أفريقيا وأجرت مناقشة بشأن تغير المناخ وأثره على السلام والأمن. وفي نهاية الاجتماع الوزاري الذي عقدته اللجنة، اعتمدت إعلان لواندا بشأن أثر تغير المناخ على السلام والأمن في وسط أفريقيا.

ولا تزال منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية تواجه التحديات المتعلقة بالأمن البحري، لا سيما في خليج غينيا. وفي ٧ تشرين الثاني/نوفمبر، أفادت التقارير بوقوع هجوم على ناقلة نفط في شمال غرب ساو تومي. وفي ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، أبلغ مركز التنسيق الأقاليمي للسلامة والأمن البحريين في خليج غينيا، الكائن في ياوندي، بوقوع هجوم آخر بالقرب من مالابو، مما دفع حكومة غينيا الإستوائية إلى وضع قواتها الأمنية في حالة تأهب قصوى في جميع أنحاء البلد.

وأنوي والممثلَ الخاص بن شمباس، القيام بزيارة مشتركة إلى المركز في أوائل عام ٢٠٢٠ لتقييم الحالة البحرية في خليج غينيا، وتحديد المجالات المعينة حيث يمكن للأمم المتحدة تقديم المساعدة الأقاليمية المتكاملة.

وأشعر بالتفاؤل إزاء الجهود التي بذلتها بلدان وسط أفريقيا لبناء قدراتها على التعاون دون الإقليمي من خلال تعزيز الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. إن هذه المنظمة دون الإقليمية بصدد تسريع الأعمال التحضيرية لعقد مؤتمر القمة الاستثنائي التاسع لرؤساء الدول والحكومات في ليبرفيل بتاريخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر، الذي سيكرَّس لإصلاح الجماعة. ومن المقرر أن يوافق قادة وسط أفريقيا خلال مؤتمر القمة على برنامج الإصلاح المؤسسي للجماعة الاقتصادية، وستمثل استنتاجات مؤتمر القمة خطوة هامة في عملية الإصلاح تلك. وأود هنا أن أؤكد مجددا التزام الأمم المتحدة الكامل بالعمل جنبا إلى جنب مع الجماعة الاقتصادية والدول الأعضاء فيها فضلا عن شركائها لتنفيذ الإصلاحات والإسهام في بناء قدرات الجماعة الاقتصادية.

وكما يعلم المجلس، فقد أقامت حكومة الكاميرون حوارا وطنيا من ٣٠ أيلول/سبتمبر إلى ٤ تشرين الأول/أكتوبر أسفر عن مجموعة من التوصيات الرئيسية الرامية إلى معالجة الأزمة في المنطقتين الشمالية الغربية والجنوبية الغربية من البلد. ومع ذلك، ما زلت قلقا إزاء مستوى العنف الذي لا يزال يهدد حياة شعب الكاميرون، إذ ثمة تقارير عن استمرار انتهاكات حقوق الإنسان والتجاوزات التي ترتكبها جميع الأطراف.

كما تعرض العاملون في مجال المساعدة الإنسانية للهجوم، مما يبين مدى انعدام الأمن. وقد يكون أكثر من ٧٠٠ ٠٠٠ شخص قد شردوا الآن بسبب النزاع القائم في المنطقتين. كما تشير تقارير أخرى إلى أن الآلاف من الأشخاص قد لقوا حتفهم أو أصيبوا بجراح. وأدعو الشركاء الدوليين إلى دعم الجهود الوطنية الجارية لتلبية الاحتياجات الإنسانية للسكان.

وفي أعقاب الحوار الوطني، اتُّخذ عدد من التدابير، بما فيها الإفراج عن بعض السجناء، وهو تطور جدير بالترحيب. وسيكون تنفيذ التوصيات المنبثقة عن الحوار تنفيذاً سريعا خطوةً أخرى صوب التوصل إلى حل دائم للأزمة. وفي الفترة من ١٩ إلى ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، قامت حكومة الكاميرون بإرسال

وفود إلى المنطقتين الشمالية الغربية والجنوبية الغربية لإذكاء الوعي بشأن ما خلص إليه الحوار الوطني.

وقد قام رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، موسى فقي محمد؛ والأمينة العامة للمنظمة الدولية للفرنكوفونية، السيدة لويز موشيكيوابو؛ والأمينة العامة للكومنولث، باتريشيا جانت سكوتلاند، مؤخرا بزيارة إلى الكاميرون للاجتماع بأصحاب المصلحة الوطنيين، بمن فيهم الرئيس بول بيا، بشأن الحالة في البلد. وقد شجع المسؤولون الثلاثة في بيانهم النهائي المشترك جميع الجهات المعنية على مواصلة مسيرتها على درب الحكمة والمسؤولية هذا، ولا سيما فيما يتعلق بتنفيذ الحكومة لنتائج الحوار الوطني.

وعقب ما أعلنه الرئيس بول بيا بشأن إجراء الانتخابات التشريعية والبلدية في الكاميرون في ٩ شباط/فبراير ٢٠٢٠، أفاد رئيس حزب المعارضة، الحركة من أجل نهضة الكاميرون، موريس كامتو، في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر أن حزبه لن يشارك في الانتخابات، مشيرا إلى أن الظروف غير مواتية لإجراء التصويت في المنطقتين الشمالية الغربية والجنوبية الغربية. ودعا أيضا إلى استعراض القانون الانتخابي. كما أعربت أحزاب سياسية أخرى عن بعض التحفظات بشأن مشاركتها في الانتخابات.

وردا على ذلك، أكد وزير الإدارة الإقليمية ووزير الاتصالات للجميع، أثناء مؤتمر صحفي عقد في ٢ كانون الأول/ديسمبر، بأن الظروف مواتية لإجراء انتخابات سلمية. وكما أكد الأمين العام في تقريره (S/2019/913)، من المهم مواصلة الحوار مع جميع أصحاب المصلحة بغية تهدئة التوترات الكامنة في صفوف من لديهم شعور بالتهميش. ومن الأهمية بمكان أن نستفيد من الزخم المنبثق عن الحوار الوطني من خلال كفالة إشراك الجميع في تنفيذ توصيات الحوار، لا سيما تلك المتعلقة بتحقيق قدر أكبر من اللامركزية، والمساعدة الإنمائية، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وسيرتهن إجراء انتخابات سلمية، وشاملة للجميع وذات مصداقية في عام ٢٠٢٠ إلى حد كبير بهذه الجهود، وسيكون اختبارا حاسما للديمقراطية في البلد. كما أنه سيكشف بوضوح عن مدى تصميم الجهات المعنية الوطنية على المضي قدما صوب تحقيق استقرار حقيقي وتنمية اجتماعية واقتصادية وسلام دائم لجميع سكان الكاميرون.

ولا تزال الأمم المتحدة ملتزمة بالعمل في تعاون وثيق مع السلطات الوطنية والجهات المعنية الأخرى وبدعم المبادرات المحلية الرامية إلى تعزيز مشاركة المرأة، والشباب والفئات المهمشة الأخرى. وفي الوقت نفسه، من الأهمية بمكان أن تكثف جميع الجهات الفاعلة على أرض الواقع جهودها لحماية وتعزيز حقوق الإنسان ومكافحة الإفلات من العقاب.

وفي تشاد، لا تزال الحالة الأمنية في المقاطعات الثلاث التي لها حدود مشتركة مع ليبيا والسودان وتعيش حالة طوارئ تشكل خطرا على بناء سلام دائم. وستتطلب تلك الحالة التزاما مستمرا متعدد الأبعاد، لا سيما في وقت تحضر فيه تشاد لإجراء الانتخابات التشريعية، التي طال تأجيلها ومن المزمع إجراؤها الآن في الربع الأول من عام ٢٠٢٠، وإجراء الانتخابات الرئاسية في عام ٢٠٢١.

أما في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فيجب مواصلة بذل الجهود من أجل تهيئة بيئة سياسية مؤاتية لإجراء الانتخابات الرئاسية في عام ٢٠٢١. ويواصل الأمين الدائم لمجلس الحوار الوطني مشاوراته مع طائفة واسعة من الجهات المعنية الوطنية، بما في ذلك الأحزاب السياسية والمجتمع المدني، بدعم من الأمم المتحدة من خلال صندوق بناء السلام، من أجل التحضير لحوار وطني شامل في عام ٢٠٢٠.

وأدعو السلطات الوطنية وجميع الجهات المعنية إلى مواصلة العمل معا من أجل الإسهام في إقامة حوار بناء وشامل للجميع حقا من شأنه أن يهيئ الظروف المفضية إلى بناء السلام وإجراء انتخابات رئاسية سلمية، وذات مصداقية وشاملة للجميع.

ولا بد أيضا من تقديم مساعدة دولية ثابتة لتحقيق الاستقرار في منطقة بول، فضلا عن المساهمات المالية التي تعد أساسية لتقوم الحكومة بتنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج تنفيذا فعالا.

(تكلم بالإنكليزية)

وأود أن أكرر الإعراب عن تقديري لمجلس الأمن على دعمه المستمر لي ولمكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا بغية تيسير تنفيذ الولاية المنوطة بنا. ويتجلى دعم المجلس مرة أخرى في بيانه الرئاسي المؤرخ ١٢ أيلول/سبتمبر (S/PRST/2019/10) الذي يرحب بإكمال الاستعراض الاستراتيجي للمكتب.

وتعمل إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا معا بالتعاون مع كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة لضمان التنفيذ الكامل لتوصيات الاستعراض الاستراتيجي. وسنواصل إطلاع المجلس على المستجدات حسب الاقتضاء.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيد فال على إحاطته.

السيد ليجنيف (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على هذه الفرصة لتقديم إحاطة إعلامية لمجلس الأمن اليوم.

أود أن أركز ملاحظاتي على ما يمكن أن يفعله المجلس ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا بصورة ملموسة للمساعدة في تحويل النزاعات التي تتسم بالعنف في هذه المنطقة المنسية غالبا ومنع نشوبها. وقبل كل شيء، أعتقد أن المجلس والمكتب ينبغي أن يركز استراتيجيا على الجوانب المالية للأزمات في المنطقة.

وأود القول بأن هذا الأمر سيكون أكثر فعالية إن جرى القيام به عن طريق تعزيز التعاون مع الشركاء الدوليين بشأن الإصلاحات في مجال الشفافية التي يمكن أن تساعد على منع نشوب النزاعات، وكذلك مع القطاع الخاص وهيئات مكافحة غسل الأموال ومن خلال إعادة تركيز الجزاءات لتستهدف شبكات مفسدي عمليات السلام. من شأن هذه الخطوات أن تمنح المنطقة فرصة أفضل بكثير لتحقيق السلام.

وفي هذا الإطار، أود أن أسلط الضوء على تحديين رئيسيين وأربع توصيات.

التحدي الأول يتعلق بموارد النزاع وغسل الأموال. تولد الجماعات المتمردة داخل الجيوش ومن ييسر لهم أفعالهم مئات الملايين من الدولارات كل عام من الاتجار بموارد النزاعات، مثل الذهب والماس والتنتالوم والمعادن الأخرى. وهم سبب رئيسي للنزاع المسلح، إذ أن القادة المسلحين ومن يساندهم يريدون مواصلة ربح الأموال، وبالتالي انهيار اتفاقات السلام من خلال استمرار العمل من أجل هذه المصالح. ويمكن للمجلس أن يكون له تأثير على سلع النزاع حيث يجري الاتجار بها على الصعيدين الإقليمي والدولي. ويقدم فريق الخبراء المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية تقارير مستفيضة عن الكيفية التي يشكل بها الذهب والماس والمعادن الأخرى موارد حيوية الأهمية للجماعات المسلحة وعن الكيفية التي يجري بها تهريبها عبر الكاميرون وأوغندا ورواندا وتشاد إلى الإمارات العربية المتحدة، من بين بلدان أخرى. والسبيل الأساسي لمكافحة هذه المصالح هو تعقب الوسطاء والميسرين الماليين والمسؤولين الفاسدين الذين يسمحون بالتجارة في سلع النزاع تلك واستهدافهم. وكثيرا ما تكون هذه الشبكات ضالعة في الاتجار بالأسلحة مقابل الماس والذهب. فعلى سبيل المثال، أفادت منظمتي العام الماضي بأن ذهب النزاع القادم من جمهورية الكونغو الديمقراطية ربما يصل إلى المستهلكين الغربيين من خلال شبكة دولية للشركات يقوم رجل أعمال بلجيكي بالتنسيق بينها وبين مصاف في أوغندا ودبي وبلجيكا.

وتشكل هذه الجهات الفاعلة المارقة معا الشبكات الإجرامية التي يتنامى وجودها في وسط أفريقيا. ولقد حقق ميسرون أمثال دان غيرتلر وعزيز نصور وآخرون مئات الملايين من الدولارات من الصفقات الفاسدة ويواصلون العمل في المنطقة، مع إفلات كثيرون من العقاب. وما لم تكن هناك عواقب ضد هؤلاء الميسرين، فإنهم سيواصلون تمويل الجماعات المسلحة وإدامة عدم الاستقرار.

والتحدي الثاني الذي أود أن أسلط الضوء عليه هو منع العنف الجماعي من خلال الإصلاحات في مجال الشفافية. والعديد من الرؤساء في المنطقة يتولون السلطة منذ أمد يزيد على متوسط عمر السكان، وبعضه في السلطة لمدة تصل إلى ٤٠ عاما. وفي الوقت نفسه، فإن متوسط العمر، على سبيل المثال، ١٨ عاما في الكاميرون و ٢٢ عاما في غابون. المواطنون في وسط أفريقيا ينفد صبرهم على الأنظمة غير الديمقراطية. وتتعالى أصوات السكان الشباب للمطالبة بضرورة التغيير والإصلاح، كما شهدنا في جميع أنحاء المنطقة. يثير هذا الفصام القوي مخاطر جدية تهدد الاستقرار، كما أبرز الممثل الخاص للأمين العام.

ومعظم البلدان في المنطقة في صدارة مؤشر الدول الهشة، وفي الأسبوع الماضي سلط المتحف التذكاري الأمريكي للمحرقة اليهودية الضوء على خمسة بلدان في المنطقة باعتبارها ضمن الفئة الأكثر عرضة لخطر عمليات القتل الجماعي. ويمكن القول إن أكبر عامل في منع عمليات الإصلاح هو المال. كل بلد في وسط أفريقيا يحتل مرتبة ضمن الثلث الأخير من ترتيب مؤشر مؤسسة الشفافية الدولية الخاص بادراك وجود الفساد، ومعظم بلدان المنطقة تحتل مرتبة ضمن أدنى ٢٠ في المائة. وقد بدأ كشف هذا الفساد من خلال العديد من التقارير الإقليمية، ولكن، من أجل حماية المصالح غير المشروعة تقوم النظم غالبا بترسيخ وجودها وقمع السكان. وأفضل طريقة لمنع هذه البلدان من الوقوع في حالة انعدام الاستقرار هو مساعدتها على الإصلاح. الشباب وغيرهم يريدون رؤية إصلاحات حقيقية.

ومن جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى االكاميرون، ضاق الشباب والمجتمع المدني ذرعا بالفساد ورؤية مواردهم الطبيعية المحدودة تتلاشى دون أن تعود عليهم أي فائدة. إنهم يطالبون الحكومات بأن تطبق تدابير للشفافية ومكافحة الفساد، بدءا من محاسبة المسؤولين الذين سرقوا الأموال عن أفعالهم إلى إلزام الشركات المملوكة للدولة بإجراء عمليات مراجعات مستقلة للحسابات. النماذج القديمة من الحسابات الخارجة عن الميزانية والشركات السرية المملوكة للدولة التي تدفع محسوبيات لا تناسب جيل الشباب.

وأود أن أقول بضع كلمات عن الحلول التي أقدم بشأنها أربع توصيات.

أولا، أود أن أقترح إشراك القطاعات المصرفية والعاملة في مجال تجارة الذهب. خلافا للاعتقاد، فإن مفسدي عمليات السلام غير المشروعين لا يحتفظون أساسا بأموالهم نقدا. لديهم حسابات مصرفية ويستخدمون أدوات مالية من أجل الدفع لشركائهم التجاريين وإنفاق أموالهم في الخارج. وبالتالي تقوم المصارف والمؤسسات المالية الأخرى بدور بالغ الأهمية في إنفاذ الجزاءات وسن تدابير مكافحة غسل الأموال. ومصارف المراسلة المتعددة الجنسيات تتسم بأهمية خاصة لأنها تعمل بمثابة وكلاء مقاصة لإرسال التحويلات إلى الخارج ويمكن أن تتخذ مجموعة من الإجراءات الرامية لمكافحة غسل الأموال وتمويل النزاع. وينبغي لمجلس الأمن ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا التعاون بصورة استباقية مع المصارف والمؤسسات المالية الأخرى بشأن تنفيذ الجزاءات وغيرها من تدابير مكافحة غسل الأموال. ومجموعة وولفزبرغ، وهي رابطة تضم ١٣ مصرفا عالميا تهدف إلى وضع أطر وإرشادات فيما يتعلق بإدارة مخاطر الجرائم المالية، يمكن أن تكون نقطة بداية جيدة.

ويمكن للمجلس أن يعقد جلسة مع الفريق المعني بتنفيذ الجزاءات والمسائل المتعلقة بمكافحة غسل الأموال/مكافحة تمويل الإرهاب وربما إنشاء فريق عامل لمتابعة هذه القضايا. ويمكن لمكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا أيضا أن يعقد اجتماعات منتظمة مع المصارف في المنطقة لمتابعة المسائل المتعلقة بتنفيذ الجزاءات، بما في ذلك القضايا التي تثيرها أفرقة الخبراء.

وبالمثل، أود القول إن المجلس ينبغي أن يتعاون مع قطاع الذهب على الصعيد العالمي فيما يتعلق بمسألة ذهب النزاع، لأنا مصدر رئيسي من مصادر التمويل التي حددتها مختلف أفرقة الخبراء. لقد اضطلع المجلس بدور بناء في المساعدة على التصدي لتجارة الماس المؤجج للنزاع، ويمكن أن يفعل الشيء نفسه فيما يتعلق بالذهب المؤجج للنزاع.

وعلى وجه التحديد، أود أن أشير على المجلس بالعمل مع فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية وعقد اجتماع مع تجار الذهب الرئيسيين ومصافي الذهب والمصارف لتسليط الضوء على الحاجة إلى تحسين تنفيذ علامات الإنذار الحمراء التي وردت في تقريرالتصنيفات الذي أصدرته فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية عام ٢٠١٥ بشأن الذهب ومخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وقدمت فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية توصيات ممتازة لم يتم تنفيذها على نحو سليم.

ثانيا، أود أن أوصي بإشراك هيئات مكافحة غسل الأموال والسلطات المالية. ويمكن لفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية والهيئات الإقليمية التابعة لها أن تضطلع بأدوار حاسمة الأهمية في مكافحة تمويل النزاعات، وينبغي للمجلس والمكتب الإقليمي إشراكها كجزء من جهودهما لمنع نشوب النزاعات. والهيئات الإقليمية التابعة لفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية يمكن أن تكون جهات فاعلة بالغة الأهمية في مجال مكافحة تمويل النزاع وما يتصل به من فساد لأنها تجري عمليات تقييم متبادلة لنظم مكافحة غسل الأموال/مكافحة تمويل الإرهاب وتنفيذها في البلدان المعنية. كما أنها تعمل على تعزيز الوحدات الوطنية للاستخبارات المالية بشأن هذه المسائل.

وفرقة العمل المعنية بمكافحة غسل الأموال في وسط أفريقيا هو الهيئة الإقليمية التي هي على غرار فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية في وسط أفريقيا، لكنها والوحدات الوطنية للاستخبارات الماليةفي المنطقة بحاجة إلى دعم كبير وتعاون لكي تكون فعالة. ويمكن لمجلس الأمن أن يضطلع بدور في هذا المجال، استنادا إلى القرار ٢٤٦٢ (٢٠١٩)، الذي اعتمد في آذار/مارس، والذي يعترف بالدور الأساسي الذي تقوم به فرقة العمل للإجراءات المالية. وينبغي للمجلس أن يجعل دعم الجهود الإقليمية لمكافحة غسل الأموال جزءا من ولاية المكتب الإقليمي من أجل وقف التدفقات المالية غير المشروعة وتمويل النزاعات.

وعلى وجه التحديد، أود أن أوصي الممثل الخاص للأمين العام بالتنسيق مع فرقة العمل المعنية بمكافحة غسل الأموال في وسط أفريقيا والوحدات الوطنية للاستخبارات المالية في المنطقة وإثارة القضايا ذات الصلة في حواراته الرفيعة المستوى مع الحكومات في المنطقة. وينبغي أيضا أن يواصل المكتب الإقليمي العمل مع فرقة العمل المعنية بمكافحة غسل الأموال في وسط أفريقيا وفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية والبنك الدولي للتأكد من أن التقييمات المتبادلة وتقييمات المخاطر تتم في الوقت المناسب وبطريقة فعالة وغير سياسية.

ثالثا، أود أن أسلط الضوء على الجزاءات. الجزاءات المحددة الهدف أداة المالية هامة جدا متاحة للمجلس لممارسة الضغط على المفسدين عملية السلام. ومع ذلك فإنها، في كثير من الأحيان، يجري تفعيلها ضد الأفراد أو الأشخاص الأقل تضررا بالجزاءات لأنهم لا يسافرون وليس لديهم حسابات مصرفية في الخارج، مثل العديد من قادة المتمردين. ولكي تكون أداة فعالة، واستنادا إلى خبرتنا في البحوث، ينبغي أن تستهدف الجزاءات

الشبكات التي تفسد عمليات السلام. لدى قادة المتمردين الذين يخرقون اتفاقات السلام شركات، وكذلك المتجرين والميسرين الاتجار وأفراد الأسر الذين يتعاونون معهم، وكل منهم يستفيد من غنائم الحرب. والأهم من ذلك هو أن تلك الجهات الفاعلة لديها على الأرجح حسابات مصرفية في الخارج وتمارس أعمال تجارية هناك، وبالتالي فإنها ستتضرر كثيرا بالجزاءات.

إن المجلس وآخرين يستخدمون نهج فرض الجزاءات على الشبكات بفعالية كبيرة فيما يتعلق بكوريا الشمالية وإيران، وينبغي لهم استخدامه بالمثل في وسط أفريقيا. وفي هذا السياق، أود أن أوصي المجلس بتمكين أفرقة الخبراء ومجموعات الخبراء الأخرى بولاية للتحقيق في الشبكات التي تيسر عمل المفسدين ودعمهم بخبير إضافي معني بالميسرين على الضعيد الإقليمي وتعزيز ولاياتهم للتحقيق في هذه الشبكات. إن التوصية الأخيرة هي العمل مع الشركاء الرئيسيين من أجل مساعدة الحكومات على تفعيل إصلاحات في مجال الشفافية.

لا يمكن للأمم المتحدة أن تجبر الحكومات على استئصال الفساد، ولا ينبغي لها. بيد أن الشركاء الدوليين الرئيسيين، مثل صندوق النقد الدولي، المبادرة الخاصة بشفافية الصناعات الاستخراجية وتحالفات المجتمع المدني، يعملون مع الحكومات بشأن الإصلاحات في مجال الشفافية، وفي رأيي، ينبغي للأمم المتحدة أن تعمل بشكل وثيق معهم. فعلى سبيل المثال، يحثّ صندوق النقد الدولي حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على نشر معلومات الملكية النفعية للشركات الرئيسية وتحسين نظمها الخاصة بمكافحة غسل الأموال/مكافحة تمويل الإرهاب.

ويمكن لمكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا أن يجتمع بانتظام مع المجموعات ذات أصحاب المصلحة المتعددين للمبادرة الخاصة بشفافية الصناعات الاستخراجية في جميع أنحاء المنطقة، فضلاً عن أفرقة صندوق النقد الدولي وتحالفات المجتمع المدني، للوقوف على أولوياتهم في الإصلاحات المتعلقة بالشفافية. ويمكن للممثل الخاص للأمين العام عندئذ، وأنا لا ألحّ ولكنّي أشير إلى ذلك، أن يثير تلك المسائل عند التكلم مع رؤساء الدول في المنطقة. ونعتقد أنه يمكن لذلك أن يكون فعالاً جداً. وأود القول بأن مجلس الأمن ينبغي أن يشمل الإبلاغ بشأن الشفافية المالية في ولايات البعثة.

وبالمثل، ينبغي أن يشرك المجلس حكومات بلدان المقصد بشأن موارد تمويل النزاعات. فعلى سبيل المثال، يمكن للإمارات العربية المتحدة، فيما يتعلق بالنزاع على الذهب، أن تفعل المزيد فيما يتعلق بمختلف الإصلاحات المتعلقة بالشفافية. ومن شأن تلك الخطوات أن تعزز الدعوة إلى الشفافية وتوصلها إلى أعلى المستويات الحكومية. وسيكون ذلك أداة هامة لمنع نشوب النزاعات، بإبلاغ رؤساء الدول أن هناك خطوات أساسية معقولة يمكنهم اتخاذها وأنهم يمكن أن يفعلوا المزيد لمنع الأزمة الأوسع نطاقاً ذات الآثار البشرية الكارثية.

وأشكركم مرة أخرى، سعادة السفيرة نورمان – شالي، على إتاحة هذه الفرصة لي لتقديم إحاطة إلى المجلس.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيد ليجنيف على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد آلن (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): يسرني أن أراكم تترأسون المجلس، سيدتي الرئيسة.

ترحّب المملكة المتحدة بالجهود التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا وتشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد فال، على إحاطته وعلى عمله هو وفريقه. ونرحّب بالجهود التي يبذلها المكتب في رصد التطورات والاتجاهات السياسية بشأن السلام والأمن في وسط أفريقيا هذا العام. ونرحّب أيضاً بالمساعي الحميدة المبذولة، والعمل على منع

نشوب النزاعات والوساطة، ودعم مبادرات السلام والأمن والجهود الرامية إلى تعزيز الاتساق والتنسيق في المنطقة دون الإقليمية. وأود أن أعرب عن مدى الأهمية في نظرنا لأن يواصل الممثل الخاص جهوده الرامية إلى دعم الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا وأعضائها في عملهم من أجل تعزيز وإصلاح المنظمة. ينبغي أن يتطلّع المكتب إلى تعزيز عمله المتعلق بالإنذار المبكر والتحليل، إلى جانب زيادة التنسيق مع الأفرقة القطرية للأمم المتحدة في المنطقة دون الإقليمية، في المستقبل. ومع أخذ التركيز على منع نشوب النزاعات في الاعتبار، أود أن أنتقل إلى بعض المجالات المحددة في إطار ولاية مكتب الأمم المتحدة.

لا تزال المملكة المتحدة تشاطر الشواغل المبينة في تقرير الأمين العام (S/2019/913) إزاء تدهور الحالة الإنسانية والأمنية في الإقليمين الشمالي الغربي والجنوبي الغربي من الكاميرون. ونرحّب بالتقارير والمعلومات التي تفيد بأن إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية في مناطق الكاميرون الخاضعة لسيطرة حكومة الكاميرون قد تحسّنت كثيراً على مدى الأشهر القليلة الماضية. ومع ذلك، يجب على جميع الأطراف بذل المزيد من الجهود لكفالة حماية إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية. ولا بد لي من أن أدين بصفة خاصة الهجمات التي تُشنّ على البنى التحتية الصحية والأفراد والمدارس والمدرسين والآباء والأطفال، على النحو المبين في تقرير المكتب. يجب أن تتوقف الانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان التي ترتكبها جميع الأطراف، ويجب التحقيق في جميع الادعاءات.

وأودّ أن أعرب عن مدى ترحيب المملكة المتحدة بالخطوات التي اتخذتها حكومة الكاميرون لعقد حوار وطني، وإلى جانب ذلك ضمان الإفراج عن المحتجزين. إن الكاميرون بحاجة الآن إلى التأكد من أن التوصيات الرئيسية الصادرة عن الحوار الوطني قد نُفّذت، بما في ذلك تعزيز ثنائية اللغة في النظم التعليمية والقانونية، وتحقيق اللامركزية من خلال منح المركز الخاص للإقليمين الشمالي الغربي والجنوبي الغربي واتخاذ خطوات لإشراك جماعات الشتات. وأود أن أشدد مرة أخرى على أن تلك هي ذاتها نوايا وسياسات حكومة الكاميرون. ولكننا نعتقد بأن المتابعة العاجلة لتلك التوصيات أمر حيوي للحفاظ على الزخم. وببساطة، ينبغي أن تقابَل الأقوال بالأفعال. ولن يؤدي عدم القيام بذلك إلا إلى تدهور الحالة التي تدعو إلى القلق بالفعل. لا تزال المملكة المتحدة على استعداد، كما كان عليه الحال في جميع المراحل، لمواصلة دعم حكومة الكاميرون في تنفيذ تلك التوصيات وتحث جميع هيئات الأمم المتحدة على أن تحذو حذوها.

إن اتباع نهج موحّد إزاء الكاميرون أمر مهم. وقد ساعدت الزيارة المشتركة التي قام بها الكومنولث والمنظمة الدولية للفرنكوفونية والاتحاد الأفريقي إلى الكاميرون على تعزيز استعادة السلام في الإقليميين الشمالي الغربي والجنوبي الغربي. ونتطلع إلى السماع عن متابعة التوصيات على أساس تلك الزيارة المشتركة. ومن الضروري أن يواصل المجتمع الدولي إقليمياً وعلى نطاق أوسع دعم جهود بناء السلام ذات الموثوقية، بما في ذلك عن طريق آلية صندوق بناء السلام، والاستجابة بسرعة إلى تزايد الاحتياجات الإنسانية. ونعتقد أن المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، تؤدي دوراً أساسياً. ونأمل إجراء المزيد من الزيارات المشتركة من جانب الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي إلى الكاميرون والبلدان المجاورة.

وأودّ أن أرحّب بالبعثة التقنية لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان إلى الكاميرون، التي أجريت بناء على دعوة من حكومتها، ونحثّ على التعاون الفوري والمتواصل والكامل بين جميع الأطراف لضمان حماية المدنيين والمساءلة. ومن المهم أن تكون هناك متابعة للزيارة، بما في ذلك بشأن الإفلات من العقاب. يجب أن تُحترم حرّية التعبير السياسي في

جميع الأوقات، بما في ذلك في الفترة التي تسبق الانتخابات التشريعية والبلدية المقبلة.

وأودّ أن أنتقل بإيجاز إلى الحالة في حوض بحيرة تشاد. لقد ذكّرنا الممثل الخاص فال، في إحاطته وتقريره، بآثار تغير المناخ في هذه المنطقة. وسلّط تقرير المكتب الضوء على الارتفاع المؤسف في مستويات العنف والنزوح البشري الناجمة عن هجمات جماعة بوكو حرام وتنظيم الدولة الإسلامية في غرب أفريقيا على الأهداف المدنية والعسكرية. وتدرك المملكة المتحدة الدور الهام الذي تضطلع به بلدان المنطقة في دعم الاستقرار في حوض بحيرة تشاد، بما في ذلك من خلال فرقة العمل المشتركة المتعددة الجنسيات واستضافة اللاجئين. لقد تمكّن عدد منا من أن يسمع من الأمين التنفيذي للجنة حوض بحيرة تشاد خلال الدورة السنوية للجنة بناء السلام المنعقدة هذا الأسبوع بشأن التقدم المحرز في استراتيجية تحقيق الاستقرار والإنعاش وبناء القدرة على الصمود في المناطق المتضررة من جماعة بوكو حرام في منطقة حوض بحيرة تشاد.

وكل ما أود قوله هو أنني أعتقد أننا بحاجة إلى القيام بالمزيد لضمان التنفيذ الكامل للقرار ٢٣٤٩ (٢٠١٧) لمعالجة الأزمات الأمنية والإنسانية والإنمائية في المنطقة. وإننا نؤيّد تأييداً كاملاً التعاون بين مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل. ويسرنا أيّما سرور أن نسمع عن إجراء زيارات مشتركة بين الممثلين الخاصين فال وشمباس. ونتطلّع إلى معلومات مستكملة عندما تصبح التقارير عن هذه الزيارات جاهزة، فضلاً عن أي نتائج يستخلصانها معاً بشأن سبل المضي قدماً.

وترحّب المملكة المتحدة بالتقدم الذي أحرزه حتى الآن الرئيس توادیرا وسلطات جمهورية أفريقيا الوسطى منذ التوقيع على الاتفاق السياسي لتحقيق السلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى في شباط/فبراير. ونرحّب أيضاً بإعادة تنشيط اللجنتين الثنائيتين لجمهورية أفريقيا الوسطى – الكاميرون وجمهورية أفريقيا الوسطى – جمهورية الكونغو الديمقراطية والدور التوعوي الذي قام به المكتب في المساعدة على إنشائهما. وما زلنا نشعر بقلق بالغ إزاء استمرار التحديات السياسية وحالة حقوق الإنسان في بوروندي وعواقبها الإنسانية. إن الانتخابات المقرر إجراؤها في العام المقبل لحظة حاسمة بالنسبة لبوروندي. ونحثّ الحكومة على العمل مع جميع الأطراف لضمان نزاهة الانتخابات وسلميتها.

وأودّ أن أختتم مرة أخرى بالإشارة إلى أن التقرير والإحاطة قد حددا عدداً من المجالات التي يمكن للأمم المتحدة، في شكل الأمانة العامة والوكالات والصناديق والبرامج والدول الأعضاء، أن تدعم فيها البلدان والمنطقة في مجالات منع نشوب النزاعات وحلها. ويتعين علينا جميعاً أن نرقى إلى مستوى هذا التحدي، والمكتب الإقليمي أساسي للقيام بذلك.

السيدة ميلي كوليفا (غينيا الاستوائية) (*تكلمت بالإسبانية*): أودّ أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الدول الأفريقية الأعضاء في مجلس الأمن – جنوب أفريقيا وكوت ديفوار وغينيا الاستوائية.

ونود أيضاً أن نهنئ السيد فرانسوا لونسيني فال وكامل فريق مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا على إحاطته المفصّلة والحافلة بالمعلومات عن الحالة في وسط أفريقيا وعن عمل المكتب. وأودّ أيضاً أن أشكر السيد ساشا ليجنيف على المعلومات ذات الصلة التي قدّمها من فوره. ونود مرة أخرى أن نشكر الأمين العام على التوصيات الواردة في تقريره (S/2019/913)، التي يؤكد فيها على أن المكاتب الإقليمية هي المنصّة التي يحرَز فيها التقدّم لمنع نشوب النزاعات، ولا سيما مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، الذي كان عمله فعالاً في تعزيز السلام والاستقرار في منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية.

وفي ظل هذه الخلفية، سنواصل دعم المكتب في عمله الجاري لإيجاد أوجه التآزر لأغراض تعزيز التعاون الثنائي بين البلدان المتجاورة وتعزيز التعاون مع المنظمات الإقليمية – ولا سيما الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا ولجنة خليج غينيا – في مجالات السلام والأمن ومنع نشوب النزاعات.

كما نؤمن إيمانا راسخا بأن مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا يجب أن يعزز تعاونه وتنسيقه المتبادل للأولويات وأن يضمن التقسيم الواضح للمهام مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى العاملة في المنطقة ومع مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، وذلك على النحو المنصوص عليه في البيان الرئاسي S/PRST/2019/10، المؤرخ ١٢ أيلول/سبتمبر.

ونأمل أن يمكّن تمديد ولاية المكتب الإقليمي حتى ٣١ آب/أغسطس ٢٠٢١ من متابعة عملية الدورة الانتخابية في المنطقة دون الإقليمية عن كثب، وأن تتم الانتخابات المقرر إجراؤها في المنطقة في بيئة سلمية وهادئة وأن تكون شفافة وسلمية وشاملة للجميع وتتصدى لمشاكل الواقع الحالي والتهديدات التي تواجه المنطقة، وتتصدى قبل كل شيء للمشاكل المتعلقة ضمن أمور أخرى بأنشطة المرتزقة والإرهاب والقرصنة والجريمة المنظمة باعتبارها مصدرا رئيسيا للقلق في المنطقة في الوقت الحالي نتيجة لتضخيم التداول غير المضبوط للأسلحة والصراعات التي تحدث في المنطقة وتشكل جميعها خطرا كبيرا على سلم وأمن الدول في تلك المنطقة دون الإقليمية

في الوقت نفسه يجب أن نستمر في إدانة الإرهاب الذي تمارسه جماعة بوكو حرام والهجمات التي تشنها منذ عام ٢٠٠٩، وهو العام الذي أطلق فيه مجلس الأمن إنذاره بشأن هذه الجماعة. لا تزال هجمات بوكو حرام تؤدي إلى خسائر فادحة في الأرواح البشرية وتشكل تهديداً كبيراً للاستقرار والسلام في وسط وغرب أفريقيا. ونشير أيضا إلى البيان الرئاسي S/PRST/2011/21، المؤرخ ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، الذي أدان بشدة الهجمات المستمرة التي يشنها جيش الرب للمقاومة في أجزاء من وسط أفريقيا، والتي تشكل تهديدا مستمرا للأمن الإقليمي.

واستجابة لجميع تلك الحالات اتخذ مجلس الأمن بالإجماع في شباط/فبراير، خلال الرئاسة الأولى لجمهورية غينيا الاستوائية، القرار ٢٤٥٧ (٢٠١٩) بشأن مبادرة إسكات دوي المدافع. لا شك أن هذا القرار سوف يسهم في حماية السلم والأمن في القارة الأفريقية، ونأمل أن يشكل نقطة تحول لمستقبل أفريقيا، التي تدرك أن إسكات دوي المدافع فيها سيسهم إسهامًا كبيراً في إنقاذ الأجيال القادمة من ويلات الحرب وفي بناء أفريقيا متكاملة وسلمية وآمنة ومزدهرة.

إننا نقدر الجهود التي بذلتها دول وسط أفريقيا لتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي في منطقتها دون الإقليمية، وعلى النحو الوارد في تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة الإقليمي (S/2019/913) الذي قدمه ممثله الخاص. إننا نرحب بالحوار الوطني الذي جرى مؤخرا في الكاميرون، والذي نعتقد أنه خطوة إيجابية وهامة نحو حل المنازعات التي لم تتم تسويتها بعد. ونقدر الزيارة الثلاثية الأطراف للبعثة المشتركة التي قام بها مؤخرا إلى ذلك البلد رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي السيد موسى فقي محمد، والأمينة العامة للمنظمة الدولية للفرانكفونية السيدة لويز موشيكيوابو، والأمينة العامة للكومنولث السيدة باتريشيا سكوتلاند، والتي كانت بمثابة فرصة لتبادل وجهات النظر حول تنفيذ نتائج الحوار الوطني.

وفي هذا السياق نؤيد إعلان الزيارة الثلاثية الأطراف للبعثة ونحث السلطات الكاميرونية على دعم وتنفيذ نتائج الحوار الوطني. إن التنفيذ السريع لنتائج الحوار لن يُظهر الالتزام

بإرادة شعب الكاميرون فحسب بل سيكون أيضًا بمثابة تدابير لبناء الثقة، والتي نعتقد أنها ستمهد الطريق للمصالحة والسلام والاستقرار والعودة إلى الحياة الطبيعية في المناطق المتضررة.

إننا نقدر الجهود المستمرة لجلب جميع الأطراف إلى طاولة المفاوضات. ونحث الأطراف المعنية في الصراع على الاستجابة لدعوة الانضمام إلى المفاوضات، والتي تعتبر أساسية لحل الخلافات في الرأي. وعلى نفس المنوال نحث جميع الأطراف على التعامل مع المفاوضات بروح التوفيق والسعي نحو تحقيق سلام واستقرار دائمين في الكاميرون. كما نود أن نغتنم هذه الفرصة لنهنئ حكومة الكاميرون على استضافتها في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر مؤتمر قمة استثنائي لرؤساء دول وسط أفريقيا حول الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا.

إننا نقدر الجهود التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في بلدان المنطقة دون الإقليمية لمواصلة التعزيز القوي للاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى. ونرحب أيضا بعمل اللجان الثنائية المشتركة بين جمهورية أفريقيا الوسطى والكاميرون وجمهورية الكونغو. وفي الوقت نفسه نحث على استئناف عمل اللجان الثنائية المشتركة بين جمهورية أفريقيا الوسطى وجميع جيرانها الآخرين من أجل معالجة القضايا العابرة للحدود الوطنية. ونأمل كثيرا أن يقوم مكتب الأمم المتحدة الإقليمي، مع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، بدعم المبادرات الرامية إلى تعزيز قدرات قوات الأمن الوطنية، وفقا للقرار ٢٤٤٧ (٢٠١٨). لقد أسهمت كوت ديفوار، بتجربتها المباشرة في التعامل مع حالات ما بعد الصراع، في اتخاذ هذا القرار.

إننا نرحب بالاتفاق الثلاثي الذي وقعته جمهورية الكونغو الديمقراطية وحكومة أنغولا ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والذي يمهد الطريق لإنشاء آلية للعودة الآمنة والطوعية والكريمة والمستدامة للاجئين. ونشيد أيضا بحكومة أنغولا لاستضافتها في الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر الاجتماع التاسع والأربعين للجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا.

وبينما نقدر أيضا التدابير التي اتخذتها حكومات المنطقة لمعالجة الحالة الإنسانية فإننا لا نزال نشعر بالقلق إزاء العدد الكبير من المشردين داخليا واللاجئين وطالبي اللجوء في منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية. يحتاج المشردون إلى كسب سبل عيش مستدامة واحترام حقوقهم وكرامتهم، ومع ذلك تزداد ظروفهم تعقيدا بسبب الأنشطة المزعزعة للاستقرار التي تقوم بها الجماعات المسلحة والهجمات المستمرة على المجتمعات التي لا تزال تتعرض أيضًا للحقائق القاسية لتغير المناخ وسوء التغذية والكوليرا والإيبولا، والتي يجب على المجتمع الدولي توفير المساعدة الفنية والصحية والمالية الكافية لها.

في الختام، نود أن نشدد على أن تعزيز التعاون بين مجلس الأمن والهيكل الأفريقي للسلم والأمن في الاتحاد الأفريقي، والذي يعزز أيضا مبادرات المجلس دون الإقليمية للنهوض بجدول أعمال المرأة والسلام والأمن، على النحو المنصوص عليه في القرار ٢٤٩٣ (٢٠١٩) المتخذ في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر أثناء رئاسة جنوب أفريقيا للمجلس، سوف يعمل على دفع عجلة تنفيذ تلك الخطة وأولوياتها من خلال ضمان وتعزيز المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة للمرأة في جميع مراحل عمليات السلام.

وأخيرا، تؤكد جنوب أفريقيا، وكوت ديفوار وغينيا الاستوائية مجددا دعمها لمكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا والممثل الخاص للأمين العام، الذي لا تزال مهمة المساعي الحميدة التي يضطلع بها والدبلوماسية الوقائية التي يمارسها ذات أهمية في السعي إلى تحقيق السلام، والاستقرار والتنمية الاجتماعية والاقتصادية في دول وسط أفريقيا.

السيدة موريسون غونساليس (الجمهورية الدومينيكية) (*تكلمت بالإسبانية*): نودّ أن نشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية على المعلومات التي قدماها اليوم.

ونرحب بالمساعي الحميدة التي يضطلع بها مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا تشجيعاً للحلول السلمية في المنطقة دون الإقليمية من خلال الحوار، وبناء الثقة والمصالحة بين الأطراف. ونود أن نسلط الضوء على أعمال الدعوة التي يضطلع بها في بلدان المنطقة دون الإقليمية بشأن الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى وإسهامه في استئناف أنشطة اللجنة المشتركة بين جمهورية أفريقيا الوسطى والكونغو. كما نشدد على الجهود الجبارة المبذولة من أجل التوصل إلى حل سلمي للأزمة في منطقتي شمال غرب وجنوب غرب الكاميرون.

ويؤسفنا أن نرى تدهور الحالة الأمنية في بعض أنحاء المنطقة، لا سيما في منطقة بحيرة تشاد، نتيجة هجمات جماعة بوكو حرام والحالة المثيرة للقلق في الكاميرون. كما ندين الاعتداءات التي ترتكب بحق المدنيين، وبوجه خاص اختطاف البالغين والأطفال على يد جيش الرب للمقاومة.

أما الآثار الضارة لتغير المناخ، مثل تواتر حالات الجفاف والفيضانات الواسعة النطاق على نحو متزايد، فتشكل تحديا يواجه وسط أفريقيا ولا تزال مصدر قلق كبير. وتضر حالات الظواهر الجوية القصوى بالأنشطة الزراعية وتؤثر سلبا في صحة الناس وأمنهم الغذائي. وفي هذا الصدد، رحبنا بالاجتماع الوزاري الاستثنائي للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في برازافيل وباعتماد حكوماتها موقفا مشتركا على الصعيد دون الإقليمي بشأن إسهام غابات وسط أفريقيا في الكفاح العالمي ضد تغير المناخ والالتزام بالحد من الأخطار التي تهدد ثاني أكبر الغابات المطيرة في العالم وبتعبئة المزيد من الدعم العالمي لصالح المنطقة دون الإقليمية. ونعتقد أن هذه المبادرة ستسهم إسهاما إيجابيا في تحسين الظروف المعيشية للأشخاص الذين يعيشون في الغابات وفي المراكز الحضرية على حد سواء.

ولا تزال الحالة الإنسانية في أجزاء مختلفة من وسط أفريقيا مصدر قلق بالغ، ولا سيما في الكاميرون، حيث ألحق تصاعد العنف وانعدام الأمن الضرر بحياة مئات الآلاف من المدنيين، وبخاصة النساء والأطفال. إذ تُؤدي الحالة الأمنية إلى زيادة ارتفاع معدلات الإيذاء الجنسي والاستغلال الجنسي، فضلا عن حوادث القتل، والاختطاف والاحتجاز التعسفي والتجنيد القسري. وإننا نشجب وندين بشدة قتل أحد العاملين في مجال المساعدة الإنسانية في شمال غرب الكاميرون بتاريخ ١ كانون الأول/ديسمبر، ونحث المنظمات الإقليمية على مواصلة تكثيف جهود الوساطة والحوار فيما بين الأطراف من أجل بناء الثقة وإيجاد الإرادة السياسية اللازمة لبناء السلام المستدام في جميع أنحاء البلد.

وفي الختام، نشيد بالعمل الذي يضطلع به السيد فال، ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا وبجهودهم الرامية إلى تشجيع التوصل إلى حل سلمي للأزمات في المنطقة. ونحث جميع بلدان وسط أفريقيا على توسيع الحيز الديمقراطي واتخاذ خطوات ملموسة لتحسين عمليات الحوار مع مختلف الجهات الفاعلة السياسية والمجتمع المدني، بهدف معالجة المشكلات المشتركة الناجمة عن الجماعات المسلحة، والأنشطة غير المشروعة والتنقل الرعوي، من أجل إيجاد منطقة آمنة، واحترام حقوق الإنسان وتحقيق استقرار مستدام، مما سيتيح استخدام ثروتها البشرية والاجتماعية ومواردها الطبيعية على نحو أكثر فعالية، ومن ثم تحويل اقتصادها، وإتاحة المزيد من الفرص لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية لكل بلد على حدة وللمنطقة ككل.

السيد بيكستين دو بوستوريفا (بلجيكا) (*تكلم بالفرنسية*): نود أن نشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد

فال، والسيد ليجنيف على إحاطتيهما الإعلاميتين. وكما قال الممثل الخاص، لا تزال الحالة السياسية والأمنية والإنسانية هشة للغاية في العديد من دول وسط أفريقيا. وأود أن أغتنم هذه الفرصة للإدلاء ببعض الملاحظات.

أولا، لا نزال نشعر بقلق إزاء الحالة في الكامرون. ففيما يقترب تاريخ ٩ شباط/فبراير ٢٠٢٠ بسرعة، وهو التاريخ المقرر لإجراء الانتخابات التشريعية والمحلية المقبلة، لا تزال الحالة معقدة. فمن ناحية، نشيد بقيام السلطات الكاميرونية بإقامة حوار وطني، وبالتوصيات التي أعقبته والإفراج عن سجناء سياسيين. إذ إنها بوادر تبعث على التفاؤل. ونود أيضا أن نشيد بجميع الأطراف لالتزامها بالوساطة السويسرية لحل الأزمة في المناطق الناطقة باللغة الإنكليزية. ومن ناحية أخرى، فإن الحالة على أرض الواقع لم تشهد بعد تغيرا ملموسا. فلا تزال المناطق الناطقة باللغة الإنكليزية للأسف مسرحا للأعمال العدائية وانتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها جميع الأطراف، فيما قد يحرم جيل بأكمله من الحصول على التعليم. وبالإضافة إلى ذلك، لم تحظ توصيات الحوار الوطني بالتأييد ولا هي نُفّذت.

ولذلك، ندعو جميع الأطراف إلى العمل من أجل تحقيق نتائج ملموسة. وينطبق ذلك على الحوار الوطني والوساطة على حدّ سواء. فلا مجال للتوصل إلى الحلول إلا عبر الحوار والتفاوض. كما ينبغي ألا ننسى الأزمات الأخرى في الكاميرون، على الصعيد الإنساني وفيما يتعلق بمشكلة الأعمال الإرهابية التي ترتكبها جماعة بوكو حرام. ولا يؤدي ضعف التغطية على صعيد الخطة الإنسانية، التي بلغت نسبة ٤١ في المائة فحسب، إلا إلى زيادة التحديات التي يواجهها البلد. وندعو جميع الشركاء إلى بذل قصارى جهدهم للإسهام في تحقيق تلك الغاية.

ثانيا، نود أيضا أن نغتنم هذه الفرصة للعودة إلى مسألة المناخ والأمن. إذ يلاحظ تقرير الأمين العام (S/2019/913) عدة تطورات إيجابية. ومن بينها اعتماد الغابون قانون عقوبات وقانون إجراءات جنائية جديدين يشددان بقدر كبير العقوبات على الجرائم البيئية، فضلا عن اعتماد الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا موقفاً مشتركاً على الصعيد دون الإقليمي بشأن مساهمات غابات وسط أفريقيا في مكافحة تغير المناخ. ونرحب بتزايد الاهتمام بالآثار التي يخلفها تغير المناخ، والتغير الإيكولوجي والكوارث الطبيعية على استقرار منطقة وسط أفريقيا، ونشجع هذه البعثة على مواصلة مسيرتها على هذا الدرب. وكما يشير التقرير، يجب أن نقرّ بأن بوسعنا، بل علينا القيام بالمزيد.

وأخيراً، لا يزال استغلال الموارد الطبيعية على نحو غير مشروع مسألة رئيسية في المنطقة، ولذلك، علينا أن نُسند إلى مختلف البعثات التي تغطي وسط أفريقيا ولاية قوية تتيح لها التصدي لتلك المسألة. كما ينبغي لنا العمل على نحو وثيق مع الشركاء الإقليميين الذين ينشطون بالفعل في هذا السياق، مثل المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى.

أما بالنسبة لبلجيكا، فإننا نعمل عن كثب مع اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولم تتردد السلطات القضائية في بلجيكا في الشروع في تحقيقات بشأن أفراد يشتبه في تورطهم في الاتجار غير المشروع.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): أود أن أتقدم بالشكر للممثل الخاص للأمين العام السيد فرونسوا لونسيني فال على إحاطته الإعلامية عن الحالة في منطقة وسط أفريقيا. كما استمعنا باهتمام إلى الإحاطة التي قدمها السيد ساشا ليجنيف.

وما فتئت روسيا تؤيد أنشطة مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا بوصفه أداة هامة في تنفيذ الدبلوماسية الوقائية. وما من شك في أن التحديات التي تواجه بلدان المنطقة دون الإقليمية معقدة. وفي هذا الصدد، من المهم للغاية أن تتصدر الجهات الفاعلة الإقليمية المشهد فيما يتعلق بمسائل منع نشوب الأزمات وحل النزاعات. ونرحب بتركيز الجماعة

الاقتصادية لدول وسط أفريقيا على تحقيق الإصلاح المؤسسي الذي تحتاج إليه لتعزيز قدرة هذه المنظمة ذات الأهمية البالغة للمنطقة دون الإقليمية.

إن منطقة وسط أفريقيا تقوم بدور رئيسي في التصدي لانتشار الإرهاب في القارة الأفريقية. ويصاحب تغلغل العناصر المتطرفة والإرهابية في هذه المنطقة دون الإقليمية أعمال الاتجار غير المشروع بالأسلحة والمخدرات والمعادن وغيرها من الموارد الطبيعية. ونشعر بالقلق إزاء المعلومات التي تفيد بأن جماعة بوكو حرام لا تزال لديها قدرات عسكرية ويمكنها شن هجمات كبيرة وبأنه لم يحدث تراجع في أنشطتها في تشاد والكاميرون. فالمتطرفون يهاجمون المدنيين وموظفي الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، فضلا عن نقاط التفتيش العسكرية. ومما يثير بالغ القلق انخراط الإرهابيين الأجانب بأعداد كبيرة في صفوف بوكو حرام، بما في ذلك من مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية. ونعتقد أن ثمة أهمية بالغة لبذل جهود إقليمية بهدف وضع نُهج منسقة لمكافحة أي مظهر من مظاهر الإرهاب. ومن الأمثلة الجيدة على ذلك أنشطة القوة المشتركة المتعددة الجنسيات. ومن المهم للغاية كفالة تلقيها للتمويل الكافي. ومن جانبنا، فإننا مستعدون لمواصلة العمل بشتى الأشكال من أجل القضاء على التهديد الإرهابي في القارة الأفريقية. ونركز بصفة خاصة على تحديد مصادر تمويل الإرهابيين المحليين واتصالاتهم مع الجماعات المتطرفة الدولية الأخرى.

ونرصد عن كثب تطورات الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وندعم جهود الرئيس توادیرا الرامية إلى إصلاح القطاع الأمني وتعزيز قدرة القوات المسلحة بأسرع ما يمكن. ويمثل الاتفاق السياسي لتحقيق السلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، الموقع في ٦ شباط/فبراير، أساسا هاما للمساعي المستمرة لتسوية الحالة في البلد. وستواصل روسيا تقديم دعمها الكامل لعملية المصالحة الوطنية من خلال تنسيق الجهود مع جميع الجهات المنخرطة في مسعى إيجاد سبل لتطبيع الحالة.

ويتمثل أحد العوامل الأخرى لعدم الاستقرار في منطقة وسط أفريقيا في القرصنة في خليج غينيا. ومن المؤسف، أن الهجمات الإجرامية على السفن الأجنبية، بما في ذلك أخذ رهائن، لا تزال مستمرة. وقد كان لروسيا تجربة إيجابية عبر مشاركتها في الجهود الدولية لمكافحة القرصنة في المنطقة الشمالية الغربية من المحيط الهندي في إطار فريق الاتصال المعني بمكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال. ونأمل أن تكون هذه التجربة مفيدة في حل المسائل المماثلة في خليج غينيا.

ويساورنا القلق إزاء استمرار أنشطة ”جيش الرب للمقاومة“ الذي ينخرط في أعمال سلب ونهب ولصوصية في العديد من أنحاء جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان. وينبغي أن تظل مكافحة تلك الجماعة أولوية لدول منطقة وسط أفريقيا. ونأمل في أن يحقق المفهوم، الذي وُضع تحت رعاية الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، للقضاء على هذا الخطر نتائج.

كما نتابع عن كثب تطورات الحالة في الكاميرون. إن مسألة المقاطعات الناطقة بالإنكليزية في ذلك البلد ذات جذور تاريخية عميقة والسبيل الوحيد لحل لتلك المشاكل المتراكمة هو الجلوس إلى طاولة المفاوضات، مع الاحترام الكامل لحقوق الإنسان وكفالة سيادة القانون. ونحث جميع الأطراف الكاميرون على إظهار أقصى قدر من ضبط النفس والامتناع عن استخدام أي شكل من أشكال العنف. وفي هذا الصدد، نرحب بالحوار الوطني الذي عُقد في الفترة من ٣٠ أيلول/سبتمبر إلى ٤ تشرين الأول/أكتوبر ونأمل أن توضع التوصيات التي أُعدت بناء على نتائجه موضع التنفيذ في أقرب وقت ممكن.

في الختام، نود أن نُذكر المجلس بأن التحديات والتهديدات التي تواجه منطقة وسط أفريقيا مترابطة بصورة وثيقة وبأن دول

المنطقة ذاتها مترابطة. ويمكن أن يترتب على زعزعة استقرار الحالة في بلد ما العصف بأمن جيرانه أيضا. وبالتالي، من المهم للغاية عدم تجاوز الخط الفاصل بين الجهود الوقائية والتدخل في الشؤون الداخلية.

السيد المنيخ (الكويت): بداية، أود أن أتقدم بالشكر إلى السيد فرانسوا لونسيني فال، الممثل الخاص للأمين العام لوسط أفريقيا ورئيس مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، على الإحاطة التي قدمها. كما أود أن أشيد بالجهود والأنشطة التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة الإقليمي تنفيذا لولايته. وأشكر كذلك السيد ساشا ليجنيف على إحاطته القيمة.

وأود خلال مداخلتي هذه أن أركز على ثلاثة جوانب.

أولا، فيما يتعلق بالأوضاع الأمنية والسياسية، استعرض التقرير الأخير للأمين العام (S/2019/913) وبوضوح تدهور الحالة الأمنية في عدد من دول المنطقة بسبب صعوبة معالجة الإجراءات المتعلقة بالعمليات الانتخابية. فالتوترات السياسية والأمنية الكاميرون منذ إجراء الانتخابات الرئاسية المتنازع عليها في شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ ما زالت قائمة ومرشحة للتفاقم طالما ما زالت وجهات النظر متباينة بشكل كبير بين منطقتي الشمال الغربي والجنوب الغربي. وفي تشاد، ما زالت تداعيات تأجيل الانتخابات التشريعية والمحلية منذ عام ٢٠١٥ تلقي بظلالها أمنيا، خاصة في مناطق الشمال وبعض مناطق الشرق. ونأمل في أن تُعقد الانتخابات، كما أعلنت اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، في الربع الأول من عام ٢٠٢٠. كما نتطلع إلى إجراء حوار وطني شامل كفيل بحقن الدماء واستتباب الأوضاع الأمنية والسياسية في دول المنطقة التي تشهد تصدعا سياسيا وتدهورا أمنيا، خاصة وأن هناك أيضا استحقاقات سياسية قادمة في المنطقة، كالانتخابات الرئاسية في جمهورية أفريقيا الوسطى في عام ٢٠٢٠ والانتخابات الرئاسية في بوروندي كذلك في عام ٢٠٢٠، والتي نتطلع إلى أن تكون شاملة لجميع الأطراف السياسية وبمشاركة المراقبين الدوليين وفي ظل أجواء أمنية مستقرة، والتي بدون شك ستصب آثارها الإيجابية في صالح استقرار وازدهار المنطقة ككل.

كما نود التأكيد على أهمية تعاون حكومات دول المنطقة مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والدولية، كالأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا ولجنة حوض بحيرة تشاد وغيرها من المنظمات الفاعلة ذات الصلة. فالأوضاع الأمنية في المنطقة ما زالت تشكل مصدر قلق في ظل استمرار موجات العنف والنزاعات المسلحة والتي يروح ضحيتها، للأسف، العديد من الأبرياء والمدنيين. ونؤكد على ضرورة إيجاد حلول جذرية لوقفها ومحاسبة مرتكبيها. كما ندين بأشد العبارات الأعمال الإجرامية والتفجيرات الانتحارية التي تقوم بها جماعتا بوكو حرام وجيش الرب للمقاومة والتي تعيق تحقيق تقدم في المنطقة على كافة الأصعدة وتُعد تهديدا خطيرا ومباشرا، كما أشار السيد فال إلى ذلك قبل قليل. وتتطلب مكافحتها تعاونا إقليميا ودوليا.

ثانيا، فيما يتعلق بالأوضاع الإنسانية، يؤسفنا ما آلت إليه الأوضاع الإنسانية في المنطقة بصورة عامة من ارتفاع أعداد المحتاجين للمساعدات الإنسانية العاجلة وزيادة أعداد اللاجئين والتشريد القسري بسبب أعمال العنف وتفشي الأوبئة كالكوليرا والإيبولا وغيرهما من الأمراض. ونشاطر الأمين العام قلقه البالغ إزاء تدهور الحالة الإنسانية في عدد من دول المنطقة ونحثها على مواصلة التعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية وبذل المزيد من الجهد لتخفيف المعاناة الإنسانية والتصدي للأخطار المتنوعة التي تواجهها المنطقة، بما فيها الأخطار البيئية المتمثلة في تغير المناخ وتأثيره على الزراعة وندرة الأمطار واتساع بقع جفاف بعض البحيرات.

ثالثا وأخيرا، فيما يتعلق بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة الإقليمي والمنظمات الأخرى، بما أن جلسة اليوم تُعتبر الأخيرة

التي يناقش فيها مجلس الأمن موضوع منطقة وسط أفريقيا خلال عضوية دولة الكويت في المجلس، أود أن أنتهز هذه الفرصة للإشارة إلى أنه خلال العامين الماضيين، حققت عدد من دول وسط أفريقيا خطوات إيجابية رحبنا بها وأبدينا تطلعنا إلى البناء عليها.

إلا أنه لا يزال هناك المزيد لتحقيقه في دول أخرى. فالتحديات كثيرة وتتطلب تعاوناً جادا بين الحكومات ومع كافة المنظمات الإقليمية والدولية لتحقيق ما تصبو إليه شعوب المنطقة من أمن واستقرار وحياة كريمة، خصوصا في ظل وجود الموارد الطبيعية الكفيلة بتحقيق ذلك.

وختاما، أود أن أكرر شكري للسيد فرانسوا فال وموظفيه على الجهود الحثيثة التي يقومون بها.

السيد ليفيتسكي (بولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): اسمحوا لي أيضا أن أشكر الممثل الخاص فال والسيد ليجنيف على إحاطتيهما الإعلاميتين الشاملتين للغاية والمثيرتين للاهتمام البالغ.

نظرًا لأن العملية الانتخابية لا تزال عاملاً مهمًا للاستقرار في وسط أفريقيا فإننا نشيد بالتطورات الإيجابية الإضافية نحو تعزيز الحكم الديمقراطي. لقد وصف الممثل الخاص فال بعض الإنجازات التي تحققت في المنطقة خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

وتشيد بولندا بالعمل البالغ الأهمية الذي يضطلع به مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا على صعيد المساعي الحميدة والوساطة والدبلوماسية الوقائية. مع الأخذ في الاعتبار الانتخابات المقبلة في العديد من بلدان المنطقة، نتوقع أن تبذل حكومات تلك الدول كل جهد ممكن لتهيئة الظروف اللازمة المفضية إلى عمليات انتخابية سلمية وشاملة وموثوقة وفي وقتها المناسب، وأن تكفل مشاركة المرأة والشباب مشاركة فعالة. إننا نحث سلطات بلدان المنطقة على مواصلة بناء الثقة بين جميع أصحاب المصلحة كشرط مسبق لتهيئة بيئة سياسية مستقرة وبناءة.

ترحب بولندا بالقرار الذي اتخذته مؤخراً سلطات الكاميرون لإجراء حوار وطني باعتباره خطوة هامة نحو معالجة الوضع الصعب في البلاد. وفي الوقت نفسه نشعر بقلق شديد إزاء التقارير المستمرة عن الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والإساءات المنسوبة إلى جميع أطراف الصراع. دعوني أؤكد على أنه ينبغي التحقيق مع جميع المسؤولين ومحاسبتهم على هذه الانتهاكات الخطيرة وعلى الإساءات لحقوق الإنسان.

تقدر بولندا كل الجهود التي بذلتها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في الكاميرون، بما في ذلك بعثة التقييم الفني التي قامت بها مؤخراً. وفي ضوء التقارير الواردة من تلك الزيارة، ندعو جميع الأطراف على الأرض إلى الوقف الفوري لأعمال العنف والعمل معاً بحسن نية، بما في ذلك العمل على إجراء حوار مفتوح وشامل لتهدئة التوترات وإبرام اتفاق سياسي طويل الأجل.

لا يزال الوضع الأمني في المنطقة هشاً. إن التطورات الأخيرة في الأجزاء الشمالية والشرقية من تشاد تثير قلقا متزايدا. ويساورنا القلق أيضا من أن جماعة بوكو حرام وجيش الرب للمقاومة يواصلان التسبب في انعدام أمني خطير في أجزاء كبيرة من المنطقة. ويدل هذا على أن المبادرات المتعددة الأطراف لمحاربة هذه المنظمات تتطلب الدعم المستمر من المجتمع الدولي.

بينما تقدر بولندا الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي حتى الآن فإنها تشيد بالدور الرئيسي للشركاء الإقليميين في تحقيق المصالحة وإقامة الحوار في وسط أفريقيا. نحن نرحب بتوافق الآراء الذي تم التوصل إليه مؤخرا بشأن خطة الإصلاح المؤسسي للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، ونتطلع إلى الاعتماد العاجل لها.

وتقدر بولندا الدور الرائد الذي يؤديه مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا في تعزيز تنسيق التدابير المتخذة واتساقها، وكذلك في تعزيز أوجه التآزر بين جميع مكونات الأمم المتحدة المتواجدة في وسط أفريقيا. لذلك أود أن أعرب عن دعمنا الكامل للممثل الخاص للأمين العام، السيد فال، ولفريقه بأكمله.

السيد فيلاسكويس (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): نحن ممتنون لعقد هذه الجلسة وللإحاطتين الإعلاميتين الشاملتين ممن قدماها وانضما إلينا اليوم.

تقدر بيرو وتدعم العمل الهام الذي يقوم به مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا في تلك المنطقة. ونرحب على وجه التحديد بإسهاماته الكبيرة في استئناف عمل اللجنة المشتركة بين جمهورية أفريقيا الوسطى والكونغو، وتنفيذ عمليات الحوار الوطني من قِبل حكومتي الكاميرون والكونغو، وإعادة إطلاق الإطار الوطني للحوار السياسي في تشاد .

وعلى الرغم من ذلك، نلاحظ بقلق استمرار دينامية انعدام الأمن وعدم الاستقرار في المنطقة، بما في ذلك حوادث العنف الطائفي وتفاقم التوترات السياسية والقمع والتطرف وأنشطة الجماعات المسلحة وتدهور الحالة الإنسانية وانتهاكات حقوق الإنسان، وخاصةً في الجزء الشمالي الغربي من الكاميرون، كما شهدنا في وقت سابق.

نحن نعتقد أن الضرورة الملحة للاهتمام بهذه المشاكل تتطلب من المنظمات الإقليمية أن تؤدي دوراً بناءً ومكملاً. ونحث على تعزيز التعاون الذي يحظى به في الوقت المناسب مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفزيفيا مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، وذلك بالنظر إلى التأثير الإيجابي الذي يمكن أن يحدثه هذا التعاون في محاربة منظمات إرهابية مثل بوكو حرام وجماعات مسلحة مثل جيش الرب للمقاومة. ونشدد أيضا على أوجه التآزر التي يمكن أن يطورها مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في مجالات مثل الإصلاح المؤسسي ومكافحة الاتجار غير المشروع بالموارد الطبيعية من جانب الجماعات المسلحة.

إننا نشعر بقلق شديد إزاء الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان التي لا ترتكبها الجماعات المسلحة فحسب، بل وقوات الأمن أيضًا. لذلك ندعو حكومات المنطقة دون الإقليمية إلى تكريس جهودها ومواردها لمكافحة الإفلات من العقاب من خلال إصلاحات مجدية لنظم العدالة فيها وإنشاء آليات فعالة للمساءلة. وتحقيقا لهذه الغاية نرحب كثيرا بالتعاون مع المنظمات المتخصصة في تعزيز حقوق الإنسان واحترامها.

ونؤكد أيضا على أهمية الروابط التي يمكن لمكتب الأمم المتحدة الإقليمي ويتعين عليه أن يقيمها مع المجتمع المدني في مجالات مثل المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان والإشراف على العمليات الانتخابية، وكذلك تشجيع القطاع الخاص على المساهمة في الجهود المبذولة لبناء منطقة دون إقليمية مستقرة وسلمية ومزدهرة.

في الختام، أؤكد من جديد دعم بيرو التام لأعمال مكتب الأمم المتحدة الإقليمي وأشدد على ضرورة دعم المجتمع الدولي له، لا سيما دعم البلدان والهيئات الإقليمية ذات التأثير الخاص على المنطقة.

السيد سيهاب (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود في البداية أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام فال والسيد ليجنيف على إحاطتيهما الإعلاميتين الشاملتين وتوصياتهما.

لقد لاحظنا من تقرير الأمين العام (S/2019/913) أن الحالة في وسط أفريقيا لا تزال متقلبة وشديدة الاحتقان من جراء التحديات السياسية والأمنية. ومع ذلك ينبغي ألا نغفل التقدم الإيجابي المحرز في المنطقة منذ بداية هذا العام، بما في

ذلك الانتقال السلمي للسلطة في جمهورية الكونغو الديمقراطية والاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى.

مما لا شك فيه أن المنطقة تخضع حالياً لرقابة مشددة من قبل المجتمع الدولي. وقد سمعنا في مناسبات عديدة أنه يجري الإعداد لجهود متعددة الأطراف وثنائية لدعم المنطقة وأنه يتم إنجازها. يجب أن نستفيد بشكل جماعي من هذا الزخم بغية مساعدة بلدان المنطقة في جهودها لمواجهة مختلف التحديات من أجل ضمان مستقبل أفضل للمنطقة. ونرحب أيضا بالاستعراض الاستراتيجي لمكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، والذي يقدم صورة واضحة عن الكيفية التي يمكن بها أن يدعم الجهود الإقليمية في وسط أفريقيا دعما فعالا.

اسمحوا لي أن أركز تعليقاتي على النقاط التالية.

أولاً، ينبغي معالجة الأسباب الجذرية للصراع معالجة شاملة. إننا نشاطر الأمين العام وجهة نظره بأن عملية انتخابية شاملة وحقيقية وذات مصداقية تظل هي العامل الرئيسي للمنطقة. يجب أن تستعيد حكومات المنطقة ثقة شعوبها، خاصة بعد سنوات من الصراع وانعدام الثقة السياسية.

ويجب عليها أيضا أن تكسب الثقة بعضها ببعض. فالجيران الطيبون يُكَوِّنون مجتمعات محلية سليمة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يعمل مع الحكومات المعنية للتمكين من بناء الثقة. وباختصار فإن الثقة مهمة والشراكة أمر لا غنى عنه.

ولا يزال السلام والاستقرار هشين. وتعاني المنطقة من تهديدات الجماعات المسلحة والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية والاتجار بها ومن الأمراض المعدية. وقد أضرت أعمال العنف التي يرتكبها جيش الرب للمقاومة وبوكو حرام باستقرار المنطقة إلى حد كبير، ويجب أن يتوقف ذلك.

ثانيا، تدعو الحاجة إلى إقامة شراكة بين المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية بالتعاون مع الأمم المتحدة. وتلتزم إندونيسيا بالمبدأ القائل بأن الجيران أدرى من سواهم بواقع الحال. وتقوم المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، بوصفها أُولى الجهات المنجدة الطبيعية، بدور هام للغاية في تمكين المنطقة من حل هذه الأزمة. ونشيد بالعمل الهام الذي يقوم به الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية الأخرى في المنطقة.

كما نود التأكيد على أهمية التوزيع الواضح للمهام بين مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا وكيانات الأمم المتحدة الأخرى. وتحقيقا لتلك الغاية، نشجع مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا على تعزيز قدرة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. ولا تزال التحديات الإقليمية قائمة. ومن واجبنا، وفقا لولايتنا بصفتنا مجلس الأمن، مواصلة تقديم الدعم لبلدان المنطقة.

السيد ياو شاوجون (الصين) (*تكلم بالصينية*): أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام فال والسيد ليجنيف على إحاطتيهما.

في حين أن الحالة العامة في بلدان وسط أفريقيا ظلت مستقرة في الآونة الأخيرة، وأُحرز تقدم إيجابي، لا تزال هناك تحديات. وتظل أنشطة بوكو حرام وجيش الرب للمقاومة وغيرهما من الجماعات المسلحة والمنظمات الإرهابية تشكل تهديدات خطيرة لبلدان المنطقة، ولا سيما منها بلدان حوض بحيرة تشاد. وعلاوة على ذلك، لا تبعث الحالة الإنسانية على التفاؤل. فالتخلف والفقر المدقع والعوامل الأخرى العميقة الجذور تديم مجموعة من التحديات الخطيرة، منها الإرهاب والنزاعات القبلية.

وتشيد الصين بالجهود الجماعية التي تبذلها بلدان وسط أفريقيا لمواجهة هذه التحديات. ونرحب بمؤتمر القمة الاستثنائي الذي ستعقده الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في وقت لاحق من هذا العام، ونؤيد اعتزام مؤتمر القمة الموافقة على تدابير الإصلاح التي اقترحتها الجماعة. وتشيد الصين أيضاً بالممثل الخاص فال ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا على

ما قاما به من عمل نشط ومساع حميدة وجهود للوساطة ومنع نشوب النزاعات في إطار مساعيهما لحل المشاكل في المنطقة.

وتود الصين التأكيد على النقاط الثلاث التالية.

أولاً، من الأهمية بمكان إبراز أهمية منظور التنمية. وتوفر المعرفة العميقة بكيفية تأثير التنمية على السلام والاستقرار وارتباطها بمسائل محددة الأساس لتحليل متعمق للقضايا الإقليمية. وترتبط معظم التحديات في وسط إفريقيا في جوهرها بالتنمية غير الكافية وغير المتوازنة وغير الشاملة. وينبغي أن تكون بلدان المنطقة أكثر وعياً بمركزية التنمية من أجل حل الأسباب الجذرية للمشاكل المذكورة. ويجب على المجتمع الدولي دعم دول المنطقة في مساعيها الإنمائية وتعزيز التعاون في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي. وينبغي لمكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا أن يعزز منظوره الإنمائي ويُدمجه في جهود منع نشوب النزاعات.

ثانيا، نحن بحاجة إلى احترام ملكية البلد المضيف. وينبغي أن تستند الوساطة والمساعي الحميدة للمجتمع الدولي والأمم المتحدة إلى موافقة البلدان المضيفة. فالوضع في بعض البلدان لا يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين، وتلك البلدان لا تريد تدخل الأمم المتحدة. ويتعين على الأمم المتحدة ومجلس الأمن احترام مواقفها احتراما كاملا. إن الصين تدعم المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية على غرار الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، في جهودها الرامية لحل المشاكل الأفريقية بالأسلوب الأفريقي من خلال الوحدة والتمكين الذاتي.

ثالثا، ينبغي لوكالات الأمم المتحدة في المنطقة والمنظمات دون الإقليمية أن تعزز التنسيق. وللأمم المتحدة حضور واسع النطاق في منطقة وسط أفريقيا، ومن الأمثلة على ذلك بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ومكتب المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى، ومكتب المبعوث الخاص للأمين العام لبوروندي. ويجب على جميع الأطراف تعزيز التواصل وتجنب التعدي على اختصاصات بعضها البعض. وتقدر الصين جهود بلدان المنطقة لمواجهة تلك التحديات. وبوسع مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا أن يعزز التواصل والتنسيق مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، ولجنة حوض بحيرة تشاد، وأمانة القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، والقوة المشتركة المتعددة الجنسيات ضد بوكو حرام، من أجل تيسير أعمال هذه الكيانات وتحقيق التكامل بينها.

والصين على أهبة الاستعداد لمواصلة العمل عن كثب مع بلدان وسط أفريقيا، ومواصلة دعم عمل الممثل الخاص للأمين العام ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، والاضطلاع بدور بناء في مساعدة تلك البلدان على صون الأمن والاستقرار وتحقيق المزيد من التنمية الاقتصادية وتحسين الحالة الإنسانية.

السيد شولتز (ألمانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية إسمحوا لي أيضا أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام والسيد ليجنيف على إحاطاتيهما وتوصياتهما الثاقبة والشاملة.

أود أن أبدأ بالإشادة بالعمل الهام لمكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا. فالمكتب يقوم بدور مهم في تحقيق الاستقرار في المنطقة وهو ضروري لمنع وقوع أي تصعيد إضافي. ونود أيضا أن نرحب صراحة بدور المساعي الحميدة الذي يمكن للممثل الخاص أن يضطلع به.

ونود أيضًا أن نعرب عن قلقنا إزاء الحالة غير المستقرة في المنطقة، التي لا تزال تواجه تحديات مثل آثار تغير المناخ على الأمن والاستقرار. وأعتقد أنه يجدر التنويه في هذا السياق بعدد المرات التي أشار فيها الممثل الخاص إلى هذه الصلة في إحاطته، وبتعدد وتباين الظروف التي اعتبر أن لهذه الصلة تأثيرا عليها. ونحن نتفق مع تقييمه.

وبالطبع هناك أيضًا تحديات أخرى مثل الإرهاب العابر للحدود، وبخاصة من قبل جيش الرب للمقاومة وبوكو حرام، والنزاعات بين المزارعين والرعاة، وانتشار الأسلحة الصغيرة. وتزعزع تلك التهديدات استقرار المنطقة وتزيد من حدة الأزمة الإنسانية وتقوض فرص الحوار السياسي.

ونود أن نشدد على أن العديد من المشاكل المطروحة لا تنتهي عند الحدود الوطنية، ويجب معالجتها بشكل مشترك، ولهذا السبب ينبغي أن يكون من بين المهام الرئيسية للمكتب تعزيز التكامل الإقليمي من خلال منظمات على غرار الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. ونود أن نشجع التعاون والتنسيق الوثيقين للمكتب مع الأطراف الفاعلة الأخرى في المنطقة، بما فيها هيئات الأمم المتحدة الأخرى، مثل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل أو المكاتب القطرية، فضلاً عن الهيئات الأكثر تخصصا، ومنها هيئات الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، مثل مكتب مكافحة الإرهاب، أو المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب.

ومن المهم أيضا أن يعمل مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا على معالجة آثار تغير المناخ من أجل كفالة تحقيق الاستقرار والأمن في المنطقة. وفي الوقت نفسه، ينبغي له في رأينا أن يعزز تركيزه على الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، وأن يدعم العمليات السياسية الأكثر شمولاً. وكذلك فإن مشاركة المجتمع المدني أمر بالغ الأهمية. وبالإضافة إلى ذلك ينبغي تعزيز التعاون الاستراتيجي مع المجموعات الإقليمية، وبخاصة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. ويمكن للجماعة لاقتصادية لدول وسط أفريقيا، جنبا إلى جنب مع مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا والاتحاد الأفريقي، الاضطلاع بدور هام في مجال الدبلوماسية الوقائية.

ونود أن نعرب عن قلقنا بشكل خاص إزاء تدهور الحالة في الكاميرون وتأثيرها السلبي على منطقة وسط أفريقيا بأسرها. ونأسف بشدة لعدم تحسن الحالة بعد الحوار الوطني الموسع واستمرار أعمال العنف من كلا الجانبين. ونشجب الحادثة التي وقعت في ١ كانون الأول/ديسمبر، حيث أطلق انفصاليون النار على طائرة ركاب، مما يشكل عنفاً غير مقبول ضد المدنيين. ونحث حكومة الكاميرون على أن تنشر بسرعة وتنفذ توصيات الحوار الوطني الموسع. وإعطاء وضع خاص للمناطق الناطقة بالإنكليزية، على سبيل المثال، نَهج من النُّهج الواعدة، ولكن لا بد من زيادة تحديد معالمه.

ونضيف أيضًا أننا نقدر تقديرا كبيرا جهود سويسرا للوساطة ونرحب أيضا بالمشاركة الإقليمية وعلى نطاق أفريقيا بأسرها. وقبل أن أختتم كلمتي، أود أن أؤكد من جديد أننا نؤمن إيمانا راسخا بضرورة لاستمرار في مراقبة الوضع في الكاميرون، ومواصلة النظر في كيفية إسهام مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا في حل النزاع.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة الولايات المتحدة.

وأود أن أضم صوتي إلى أصوات الزملاء الآخرين في شكر الممثل الخاص فال على إحاطته اليوم. ونشيد بجهوده الرامية إلى تحقيق الرخاء والأمن في وسط أفريقيا، والولايات المتحدة ممتنة لعمله في الكاميرون لتيسير التوصل إلى حل سلمي للأزمة في المناطق الشمالية الغربية والجنوبية الغربية الناطقة بالإنكليزية. وأود أيضًا أن أشكر السيد ليجنيف على تقييمه الصريح والتوصيات العملية التي قدمها للتصدي للتحديات التي تشهدها المنطقة.

وإذ يسعى المجلس إلى تسليط الضوء على الشواغل الأكثر إلحاحا المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين، يجب أن نبين بوضوح أننا نشعر بقلق متزايد إزاء التدهور السريع للحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان في الكاميرون. وتتحدث تقارير موثوق بها بالتفصيل عن انتهاكات مستمرة لحقوق الإنسان، بما في ذلك عمليات الإعدام بغير محاكمة والاحتجاز التعسفي والاحتجاز غير القانوني والتعذيب، والتي تُرتكب جميعها مع الإفلات من العقاب.

وقد تحولت ما بدأت كأزمة سياسية وحقوقية في المنطقة إلى حالة إنسانية تتطلب اهتماما فوريا. ويحد أطراف النزاع من إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية، وأفادت تقارير بأن تدهور الحالة الأمنية جعل ما يصل إلى ٦٥ في المائة من مناطق الشمال الغربي والجنوب الغربي في الكاميرون أماكن يتعذر على العاملين في مجال تقديم المعونة الوصول إليها. وقد توفي حوالي ٣ ٠٠٠ شخص منذ عام ٢٠١٦ منذ أن بدأت الاحتجاجات في الكاميرون نتيجة للعنف الذي تلا ذلك، بمن فيهم ٣٠٠ من أفراد الدفاع والأمن.

وأسفر النزاع عن تشرد أكثر من ٥٠٠ ٠٠٠ شخص داخليا وعن تحول ٥٠ ٠٠٠ آخرين إلى لاجئين وفي ٥ تشرين الثاني/نوفمبر، ذكرت اليونيسف أن التقديرات تشير إلى أن نحو ١,٩ مليون شخص، معظمهم من الأطفال، بحاجة إلى المساعدة. ويمثل هذا العدد زيادة بنسبة ٨٠ في المائة مقارنة بالعام الماضي وما يقرب من ١٥ ضعفا منذ عام ٢٠١٧. وندعو الجماعات الانفصالية وحكومة الكاميرون إلى كفالة وصول المساعدات الإنسانية إلى هذه المناطق لإيصال المساعدة المنقذة للحياة للأشخاص الذين يجدون أنفسهم الآن في حاجة لتلك المساعدة. ونعرب عن تعازينا لأسرة العامل المحلي في مجال تقديم المعونة الذي اختطفه مسلحون مجهولو الهوية وأعدموه في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر أثناء تأدية واجبه الرسمي. وكذلك ندعو جميع الأطراف إلى احترام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، حسب الاقتضاء، فضلا عن الحماية التي يوفرانها.

إن الحالة في الكاميرون تستدعي اتخاذ إجراءات فورية من قبل جميع الأطراف، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي ورؤساء دول المنطقة. وإذ أن هذا الشهر شهر العمل لا مجرد الكلام، أود أن أعدد بإيجاز بعض الخطوات التي يمكن اتخاذها لاستعادة قدر من الاستقرار.

نحث مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا وشركاءنا على الاضطلاع بدور أكثر حزما في حل نزاع الكاميرون وعلى مواصلة حث حكومة الكاميرون والجماعات الانفصالية على الدخول في حوار مفتوح من دون شروط مسبقة، متخلين عن تركيزهم على إيجاد حل عسكري. كما إننا نؤيد بالكامل عملية الوساطة التي تقودها سويسرا بين حكومة الكاميرون والانفصاليين، ونحث الجانبين على اتخاذ إجراءات ملموسة لدفع المبادرة إلى الأمام.

كما إن الولايات المتحدة تقدر العمل الذي أنجزه الممثل الخاص للأمين العام فال من أجل حشد الدعم الإقليمي للتنفيذ الكامل للاتفاق السياسي لتحقيق السلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى المبرم في ٦ شباط/فبراير. والولايات المتحدة تدعم ذلك الاتفاق وترى فيه أفضل سبيل للتوصل إلى السلام والأمن والاستقرار على نحو دائم في جمهورية أفريقيا الوسطى. وبروح المصالحة، نحث مكتب الأمم المتحدة لوسط أفريقيا على مواصلة العمل بالتنسيق مع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى والاتحاد الأفريقي والبلدان المجاورة لحشد دعم سياسي إقليمي لتنفيذ هذا الاتفاق من دون تأخير وبفعالية.

ونود أن نشكر مرة أخرى الممثل الخاص فال على كل العمل الشاق الذي يضطلع به في مكتب الأمم المتحدة لوسط أفريقيا. ونتطلع إلى أن ندعم خلال العام المقبل جهوده لتعزيز العمليات الانتخابية السلمية، فضلا عن تعاونه مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية من أجل تحقيق السلام والازدهار في وسط أفريقيا.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة مجلس الأمن.

بما أنه لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين، أدعو أعضاء المجلس الآن إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة ١٦/٣٥.